بخلاف الطلاق فانه مبني على القلة والسراية ويقبل
الاخطار ويدخله التعليق والتعيين افضل من الاطلاق
لبعد ما يدخل عليه قالوا ولانه اقرب الى الاخلاص
وفي قول الاطلاق افضل من التعيين لانه ربما حصل له
عارض من مرض او غيره فلا يتمكن من صرفه الى
ما الخاف فوته فان احرم احراما مطلقا
في اشهر الحج صرفه بالنية لانا للفظ وقسط
الى ما شاء من النسكين او اليهما فان كان الوقت
صالحا لهما ثم اشتغل بعد الصرف بالاعمال
فلا يجزي العمل قبله لما يشعر به تقييره
بنيته لكن لو طاف ثم صرفه للحج وقع طوافه عند
القدوم وان كان من سنن الحج ولو سعى بعده فالاوجه
عدم الاجزاء لانه ركن بيقاطانه وان وقع تبعا
فان لم يصلح بان فات وقت الحج فالاوجه صرفه
الى العمرة كما قاله الرويابي وذكر الزركشي انه الاقرب
وان قال القاضي انه يحتمل ان يتعين عمرة وان
بقي منهما فان عينه لعمرة فذاك او الحج فكمن
فاته الحج قال الشيخ وهذا الاحتمال هو ظاهر
كلام الاصحاب ولضاق الوقت فالمتجه كما قاله
الاسنوي وهو مقتضى كلامهما ان له صرفه
الى ما شاء ويكون كمن احرم بالحج في تلك الحالة
قال القاضي ولو احرم مطلقا ثم افسده قبل
التعيين فاتهما عينه كان مفسدا له وان
اطلق الاحرام في غير اشهره اي الحج
فالاصح انعقاده عمرة فلا يصرفه الى
الحج في اشهره لان الوقت لا يقبل غير العمرة

والثاني

Cambridge University

والثاني ينعقد مبهما فله صرفه الى عمرة وبعد دخول اشهر الحج الى النسكين
او احدهما فان صرفه الى الحج قبل اشهره كان كاحرامه قبلها فينعقد عمرة
على الصحيح وله اي للشخص ان يجرم كاحرام زيد كقوله احرمت بما
احرم به زيد او كاحرامه لان ابا موسى رضي الله عنه اهل بالهلال كاهلال
النبي صلى الله عليه وسلم قيل اخيرة قال له احسنت طف بالبيت وبالصفا
والمروة وأحل وكذا فعل علي رضي الله عنه وكلاهما في الصحيحين فان
لم يكن زيد محرما اصلا او اتى بصورة فاسد لكفره او جماعه انعقد
احرامه مطلقا ولغت الاضافة الى زيد لانه قيد الاحرام بصفة فاذا
انتفت بقي اصل الاحرام كما لو احرم عن نفسه ومستاجره وان
احرامه جائز ومريد به وقبل ان علم عدم احرام زيد لم ينعقد احرامه
كما لو علق فقال ان كان محرما فقد احرمت فلم يكن محرما وفرق الاول
بان في المقيس عليه تعليق اصل الاحرام فليس جازما به بخلاف
المقيس فانه جازم بالاحرام فيه وان كان زيد محرما باحرام صحيح
انعقد احرامه كاحرامه من حج او عمرة او عليهما فيتبعه في تفصيل
الى به ابتدا لانه تفصيل احرمه بعد احرامه كان احرم مطلقا وصرفه
لحج ثم احرم كاحرامه ولانه لو احرم بعمرة ثم ادخل عليها الحج ثم
الثانية ادخال الحج على العمرة الان يقصد التشبيه به في الحال في
الصورة فيكون في الاولى جاحدا وفي الثانية قارنا ولو احرم
كاحرامه قبل صرفه في الاولى وقبل ادخاله الحج في الثانية وقصد
التشبيه به في حال تلبسه باحرامه الحاضر والآتي معا كما اقتضاه
ما في الروضة عن البغوي وليس فيه معنى التعليق بمستقبل لانه
جازم في الحال ولان ذكر يقتضر في الكيفية لا في الاصل ولو احرم بعمرة
ومنع اخيره زيد بكيفية احرامه لزمه الامتناع كما في الروضة
يظهر وان ظن خلافه اذ لا يعلم الا من جهته فان اخبره بعمرة
فبان محرما بحج كان احرامه بحجه لبطاله وعند فوات الحج يتحلل

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)